الاستثمار الزراعي في تركيا وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي بها.

Study of the importance of agricultural investment in achieving food security in Turkey.

حسام زواوي[1] *، محمد غردي[2]

[1] جامعة البليدة 2 –علي لونيسي (الجزائر)، eh.zouaoui@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 2 –علي لونيسي (الجزائر)، gherdim@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/04/04؛ **تاريخ القبول:** 2023/05/31؛ **تاريخ النشر:** 2023/06/18

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية الاستثمار الزراعي في التقليل من حالة اللاأمن الغذائي من خلال التطرق الى تجربة تركيا. فبالرغم من الموارد الطبيعية والمائية والموقع الجغرافي التي تحوز عليها، الا أن نجاح الاستثمار الزراعي لا يكتفي بهذه المعطيات فقط بل يتطلب من الحكومة وضع خطط واستراتيجيات للرفع من فعالية هذا المجال والوصول الى مكانته مع الدول المتقدمة، ما يبينه التطرق الى مؤشر الأمن الغذائي العالمي. توصلنا الى أنّ الحكومة التركية عملت على الرفع من إنتاجية الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب بتقديم تحفيزات مالية ومادية مباشرة وغير مباشرة، مما أدى إلى تحقيق نتائج اقتصادية جد ايجابية ساهمت في تحقيق أمنها الغذائي.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ استثمار زراعي؛ مؤشر الامن الغذائي العالمي؛ تركيا.

رموز تصنيف jel: Q18 ; Q15 ; O13

Abstract:

This paper aims at shedding light on the importance of agriculture investment at lessening the challenges of food security, by studying the case of Turkey. As food security is a worldwide matter, it is necessary to deepen researches in the field. The global food security index shows that the acquisition of natural and water resources in addition to the good geographical localization are not really enough to succeed agricultural investment. It is imperative to join local forces and set the adequate plans and strategies to develop this sector. We found that Turkish government worked on raising productivity and investments in the agriculture sector by supporting local and foreign investors, providing the suitable direct and indirect financial and material incentives, and these steps have led at achieving very positive economic impacts and from contributed at achieving food security for the country.

Keywords: Food security; Agriculture investment; GFSI; Turkey.

Jel Classification Codes: O13; Q15; Q18.

* المؤلف المرسل.

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المسائل التي يتطلب على الحكومات العمل على تحقيقها، نظرا لجملة التحديات التي تواجهها العديد من البلدان، الأمر الذي يحتم البحث عن الطرق والوسائل الناجعة لتجنب حالة انعدام الأمن الغذائي وعواقبه، خاصة ان كانت الدولة تمتلك جميع المقومات التي تؤهلها لتحقيقه. يمثل القطاع الزراعي أهم القطاعات الحيوية التي يمكن لها أن تؤثر في المؤشرات الاقتصادية وكذا الاجتماعية.

تجدر الإشارة الى أهمية العوامل السياسية هنا، والتي تمثل دورا جد هام فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للبلد، نظرا لما يتطلبه القطاع من حسن استغلال للموارد الطبيعية، المادية وكذا التأقلم مع الظروف المناخية لتحقيق نتائج فعالة، كذلك يعتبر الاستثمار الزراعي من أهم العناصر الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، الامر الذي يحث الدول لوضع استراتيجيات وسياسات لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب لرفع انتاجية هذا القطاع، بالتركيز على تذليل المخاطر الكبيرة التي يمكن ان تعيق التوجه الى اختيار هذا النوع من الاستثمارات.

في هذا السياق، نجد تركيا من بين الدول االمحققة لاكتفائها الذاتي من الغذاء، نظرا لموقعها الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية وكذا التكنولوجية التي تمتلكها، أصبحت واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الزراعة والصناعات الغذائية، ونجد ربع السكان العاملين يشتغلون في مجال الزراعة والصناعات الغذائية، كما أنها تحتل المرتبة السابعة عالميا فيما يخص الانتاج الزراعي، وهناك تطور في قيمة صادراتها وبالتالي تأثير إيجابي على ميزانها التجاري. **وعليه، نطرح إشكالية بحثنا التالية:**

- **ما هي أهم العوامل والتحفيزات في مجال الاستثمار الزراعي التي مكنت تركيا من تحقيق امنها الغذائي؟**

للإجابة على تساؤلنا، قسمنا البحث على المحاور التالية:

I. **الإطار النظري للاستثمار الزراعي؛**
II. **الأمن الغذائي وأبعاده الرئيسية؛**
III. **واقع الأمن الغذائي واسهام القطاع الزراعي في تحقيقه؛**
IV. **دراسة حالة تركيا.**

I- الإطار النظري للاستثمار الزراعي

الاستثمار يعرّف غالبا على أنّه التّضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر بأمل الحصول على إيرادات أو فوائد في المستقبل لفترة زمنية معيّنة، حيث أنّ العائد الكلّي يكون أكبر من النفقات الأوّلية، الهدف منه النهوض بالقطاع المستثمر فيه واقتصاديا، التأثير ايجابا في المؤشرات الاقتصادية، في المحور الأول من هذه الدراسة، تطرقا للاستثمار في المجال الزراعي ومتطلّباته.

I.1- مفهوم الاستثمار الزراعي:

تتعدد المفاهيم المتعلّقة بالاستثمار، بحسب وجهات النّظر لكنّه عموما يصب في السياق المفاهيمي الذي ينصّ على أنّ الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على أرباح، والتعامل بالأموال تعني التخلّي عنها لفترة زمنية معيّنة قصد الحصول على تدفقات مالية في المستقبل لتعويض القيمة الحالية المستثمرة وكذا المخاطرة (مطر، 1999، صفحة 9)، فالاستثمار كمصطلح يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات والفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطر(عماري، 2018، صفحة 399).

بالنسبة للاستثمار الزراعي، فإنّ مفهومه ليس ببعيد عن مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث يقوم المستثمرون باستبدال رأس مالهم النقدي والذي يعتبر ضخما نتيجة للتكاليف المرتفعة المقابلة له، بمحاصيل وموارد زراعية او غذائية مثلا، ولكن يمكن ان نقول انه يوجد اختلاف واضح بين الاستثمار الزراعي وباقي الاستثمارات الانتاجية الاخرى يكمن في معدل الخسارة المحتملة للمشروع، فبالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تؤثر في المشاريع الانتاجية تضاف اليهم العوامل البيئية والعوامل المناخية التي لا يمكن التحكم الكلي فيها، والتي ترفع من درجة المخاطرة، لكن في حال ما اثرت جميع المتغيرات بالإيجاب فان هامش الربح يكون جد معتبر وهذا ما يعود بالفائدة على المستثمرين والدولة (غردي، 2011، صفحة 89).

وهناك تعريف اخر للاستثمار الزراعي (يحياوي، 2018، صفحة 567) من منظور عوامل الانتاج بحيث عند استغلال وتشغيل كل من عامل الارض، والعمل، وكذا عامل رأس المال، وهذا لخلق موارد زراعية قصد انتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية ومنه تغطية حاجيات

السوق، او بمعنى الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية مع مراعاة حق الاجيال القادمة في المستقبل وهذا عن طريق الحفاظ على خصوبة الارض.

I.2- متطلبات الاستثمار الزراعي:

يمكن تلخيص هذه المتطلبات كما يلي: (بن جدو، 2020، صفحة 100)

-**الاراضي الصالحة للزراعة:** تكون انتاجيتها عالية، الامر الذي يرفع من قابلية تنويع المحاصيل الزراعية، كما يمكن اضافة الى ذلك قيام المستثمرين بتربية الحيوانات، كما انه من الممكن الرفع من المساحة المزروعة بشكل يوافق مردودية الاراضي الزراعية ومدى توفر الموارد المائية؛

-**العمالة:** كلما توفرت اليد العاملة كلما انخفضت تكلفة الانتاج، وهذا ما يدفع الى زيادة الاراضي المخصصة للرعي وبالتالي زيادة الثروة الحيوانية، وهي من متطلبات الاستثمار الزراعي؛

-**تحديد نوعية الانتاج الزراعي:** لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الانتاج الغذائي الذي بدوره يرفع من العمالة ويحقق امنها الغذائي، الامر الذي يلزم الدولة تحديد نوعية الانتاج اللازم لتحقيق ذلك، بحيث يجب توجيه الاستثمارات الزراعية كل حسب البيئة والمناخ الذي يضاعف من الانتاجية؛

-**تحديد التقنية الملائمة للإنتاج:** تشمل التقنية المستخدمة كل العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي من حبوب الى اسمدة الى الآلات الزراعية، وتهدف عملية تحديد التقنية الى رفع الانتاجية الزراعية وكفاءة عوامل الانتاج بالإضافة الى انها تختلف من بلد لبلد؛

-**التمويل الزراعي:** اهم ما يمكن التطرق اليه بالنسبة للاستثمار هو التمويل، تحتاج الزراعة الى اموال كبيرة للقيام بعملية الانتاج الامر الذي قد يصبح معيقا للاستثمار خصوصا بالنسبة لصغار المزارعين ونتيجة لارتفاع معدل المخاطرة بالنسبة للاستثمار الزراعي، لتأثره بالعوامل الخارجية المتعلقة بالمناخ التي يصعب على الانسان التحكم فيها، تصعب فرص الاقتراض خوفا من تكبد الكثير من الخسائر وعادة الضمانات تكون عكس ما يرغب فيه المستثمرون؛

-**التسويق الزراعي:** لابد للتسويق الزراعي ان يحفظ حقوق المزارع بالدرجة الاولى، بحيث ان ترك التسعير للسوق فمن شأنه ان يؤثر سلبا على المزارع نظرا للتقلبات التي تحدث في الاسعار ومنه

فعلى الحكومات التصرف مع هذا المشكل وهذا عن طريق وضع اسعار تكون اعلى من التسعير السوقي بالإضافة الى اقتناء الفائض من المخززون او عن طريق الدعم المباشر المزارع؛

-**التصنيع الزراعي**: يعتبر التصنيع الزراعي من الحلول التي قد تكون من المحفزات التي تشجع المزارع على زيادة الانتاجية وذلك لضمانه صرف محاصيله بأسعار شبه معلومة، كما يؤدي الى تنويع الانتاج الزراعي الموجه الى التصنيع الغذائي والغير غذائي، وهذا ما يجعل التصنيع الزراعي من المتطلبات التي من شأنها تحقيق النمو وازدهار الاستثمار الزراعي.

-**المياه الموجهة للفلاحة (السدود)**: تعتبر المياه منبع الحياة الزراعية، وبما ان العالم يشهد تذبذبات في تساقط الامطار الأمر الذي جعل من بناء السدود الزامية للمساعدة في تطوير القطاع الزراعي خاصة بالنسبة للزراعة المسقية.

II – الأمن الغذائي وأبعاده الرئيسية

أصبح التطرق الى الأمن الغذائي في الآونة الاخيرة بالغ الاهمية نظرا للعديد من المعطيات والتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة، في التالي اهم المفاهيم المتعلقة به وأبعاده الرئيسية.

II.1– المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

هناك خلط بين تحقيق الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لذا من الاجدر تبسيط المفاهيم اوّلا وذكر أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع، للتطرق بعدها للأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي.

- ✓ **الأمن الغذائي**: هناك العديد من التعاريف المرتبطة بالأمن الغذائي، بحيث عرفته منظمة الزراعة والاغذية FAO على أنه يتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي، الاقتصادي والاجتماعي إلى أغذية كافية، آمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية " (FAO، 2021، صفحة 190).كما انه قدرة المؤسسات الحكومية على توفير واشباع الاحتياجات الغذائية الضرورية والحفاظ على ديمومة ايصالها للمواطنين من خلال ضمان انتاجها محليا.
- ✓ **الاكتفاء الذاتي**: عند التطرق لموضوع الامن الغذائي يجب ان لا نهمل التطرق الى هذا المصطلح حيث عرف على انه القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد، والامكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا. (هبة ياسف،

2021، صفحة 232). الشيء الذي اوضحته المفاهيم الاقتصادية الحديثة ونسبت هذا التعريف لمصطلح الامن الغذائي المطلق او الذاتي بحيث تقوم الدولة بتلبية حاجيات مواطنيها عن طريق انتاجها الغذائي المحلي.

- ✓ **الفجوة الغذائية:** انطلاقا من مبدأ التخصص وعدم قدرة الدولة من تحقيق اكتفائها الذاتي، الشيء الذي يدفع الدول الى المبادلات التجارية، ومن هنا ينطلق مصطلح الفجوة الغذائية بحيث هو عبارة عن الفرق بين ما يتم انتاجه من قبل الدولة وما يقابله من صافي الواردات الغذائية، وهذا نتيجة الى ان احتياجات الدولة من الغذاء يفوق ما تستطيع انتاجه فعليا، اي عدم قدرتها على تحقيق اكتفائها الذاتي واتجاهها الى الاستيراد لتأمين الاحتياجات الغذائية. (امال بوسمينة، 2022، صفحة 752).

II.2- الابعاد الرئيسية للأمن الغذائي:

الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي فهي أربعة: التوافر أي توفر الغذاء، الوصول أي الوصول الى الغذاء، الاستخدام والاستقرار. هذه الأبعاد الرئيسية هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي، ذلك انه مر بعدة تطورات في الفترة الممتدة من اواخر الخمسينيات الى غاية اواخر التسعينات ومعه تغيرت ابعاده الرئيسية الى ان يتم ذكرها عموما كما يلي: (ليليا بن صويلح، 2021، صفحة 592).

الشكل 1: الابعاد الرئيسية للأمن الغذائي

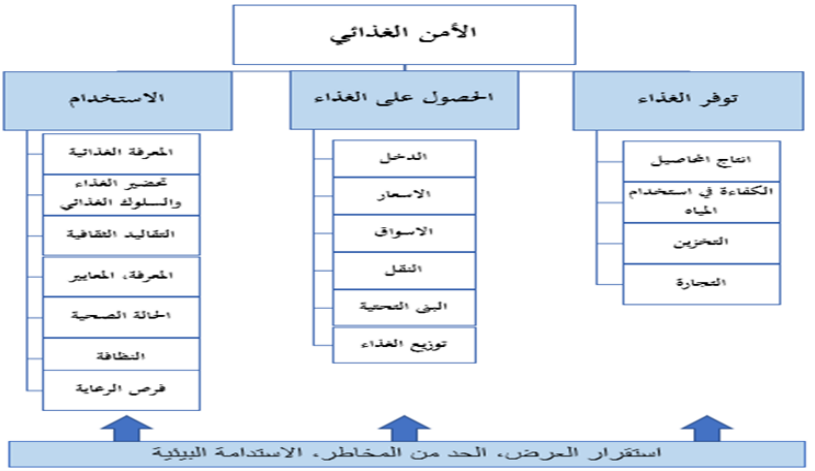

انطلاقا من الشكل السابق أن الأمن الغذائي مرتبط بأربعة أبعاد رئيسية بحيث:

أ- **توفر الغذاء:** هو عبارة عن المواد الغذائية التي يمكن للدولة توفيرها لمواطنيها، وهذا بعدة طرق اما عن طريق الانتاج المحلي وذلك عن طريق الاستخدام الامثل لأراضيها الزراعية، التي تتبعها كفاءة كبيرة في استخدام المياه، واما عن طريق الاستيراد من البلدان التي لديها الفائض في المواد الغذائية التي تلتزم الدولة توفيرها، كما يمكن أن يتوفر الغذاء عن طريق المساعدات الدولية التي تستقبلها الدولة من البلدان الأخرى.

ب- **الحصول على الغذاء:** وهو البعد الذي يلي التوفر بحيث تلتزم الدولة بإيصال المواد الغذائية التي تم توفيرها الى المستهلك، ولكن هذا البعد مرتبط هو الاخر بعوامل اقتصادية أهمها السعر الذي له علاقة مباشرة مع القدرة الشرائية للمواطن، بالنظر الى سهولة الحصول على المواد الغذائية وهذا نظرا للبنية التحتية وكمية الاسواق التي تعرض فيها تلك السلع.

ج- **الاستخدام:** يكون الاستخدام وفقا للثقافة الغذائية للفرد، وتلعب العادات والتقاليد في تحضير الغذاء دورا في هذا البعد وفي الثقافة الصحية لاستخدام الغذاء.

ومع التطور الذي شهده مفهوم الامن الغذائي فقد تم استخلاص بعدين رئيسيين اضافيين (فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2021، صفحة 7): **صفة الفاعل** و**الاستدامة**.

III- واقع الأمن الغذائي واسهام القطاع الزراعي في تحقيقه

تحديات الامن الغذائي في تزايد مستمر، ولمواجهة هذه التحديات المعقدة، أصبح التعاون الدولي المعزز والمدعوم بالموارد المالية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. يجب أن ينصب التركيز الرئيسي الآن على إيجاد حلول لهذه الأنواع من التحديات الجوهرية، تشمل هذه الحلول إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر فعالية، ضمان الوصول إلى المياه والتربة عالية الجودة، التوسع في تلبية احتياجات المزارعين ونظام الغذاء. في نهاية المطاف، يحتاج جميع الفاعلين الاقتصاديين إلى العمل معًا لبناء نظام غذائي قوي ومرن يمكنه تحمل الضغوط والصدمات في ظل الطلب المتزايد على الغذاء، في أرض محدودة وسط مناخ معتدل. في التالي قراءة في واقع الامن الغذائي في العالم ثم ذكرا لإسهام الاستثمار الزراعي في التقليل من تحدياته.

III.1- واقع الأمن الغذائي في العالم:

إنّ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) هو المصدر البارز للمعلومات حول محركات الأمن الغذائي العالمي، تم تطويره من قبل Economist Impact وبدعم من Corteva Agriscience، حيث يقوم بتقييم وضعية الأمن الغذائي في 113 دولة من خلال أربع ركائز رئيسية: القدرة على الحصول الى الغذاء، التوافر، الجودة والسلامة، الاستدامة والتكيف. يعتمد المؤشر على نموذج قياس ديناميكي مبني من 68 محركًا نوعيًا وكميًا للأمن الغذائي.

يبيّن مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) حسب (Economist impact, 2022) أن البيئة الغذائية العالمية آخذة في التدهور، فبعد أن بلغ ذروته في عام 2019، انخفض المؤشر منذ ذلك الحين وسط ارتفاع جامح في أسعار المواد الغذائية والجوع ارتفاعا غير مسبوق. فبالاستناد إلى بيانات استمرت 11 عامًا، يسلط المؤشر الضوء على ضعف النظام الغذائي على مر السنوات، خصوصا في ظل حدوث صدمات كما في عام 2020-2022، بما في ذلك جائحة كوفيد – 19 وارتفاع أسعار السلع الأساسية، تظهر هشاشة الوضع وتفاقم المشكلات التي تهدد الأمن الغذائي.

الشكل 2: مؤشر الامن الغذائي العالمي سنة 2022 حسب المنطقة

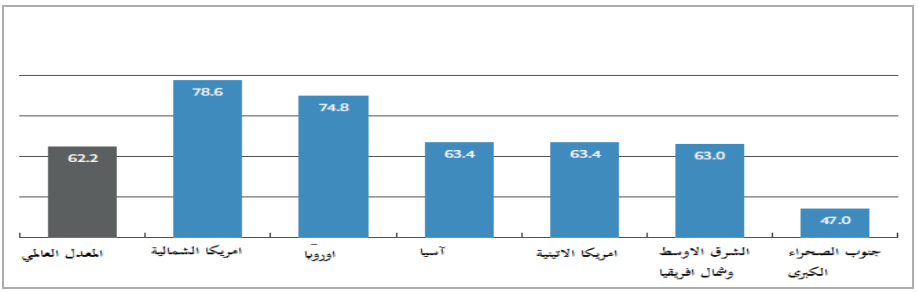

المصدر: (Economist impact, 2022)

في عام 2022، كان أداء جميع المناطق أعلى من المعدل او المتوسط العالمي ما عادا جنوب افريقيا، وتصدرت وأمريكا الشمالية المؤشر. أما بالنسبة للبلدان، فأفضل 10 بلدان من حيث بيئة للأمن الغذائي حسب (Economist impact, 2022) تتصدرها: فنلندا، ايرلاندا، النرويج، فرنسا، هولندا، اليابان، كندا، السويد، المملكة المتحدة، والبرتغال. يتذيل التصنيف بأداء منخفض كل من سوريا، هايتي، اليمن، سيرا ليون، مدغشقر، بوروندي، نيجيريا، فنزويلا، السودان، وجمهورية كونغو.

حسب منظمة الاغذية والزراعة (FAO, 2021, p. 28)، بعد تراجع استمر لعقود وخمس سنوات من الاستقرار منذ عام 2014، ارتفع المستوى العالمي لانتشار نقص التغذية بشكل حاد بين عامي 2019 و2020، يرجع ذلك في الغالب إلى جائحة COVID- 19. ما يقرب من 10% من سكان العالم عانوا من الجوع في عام 2020، مقارنة بنسبة 8.4 % في عام 2019. الوضع أكثر إثارة للقلق في أفريقيا، في عام 2020، كان 21 في المائة من سكان أفريقيا يعانون من نقص التغذية.

III.2- اسهامات الاستثمار الزراعي في مجال الأمن الغذائي :

يساهم الاستثمار في الزراعة والأنظمة الغذائية في الأمن الغذائي، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً، على كافة المستويات، في القضاء على الفقر وتعزيز الأمن، الصحة والسلامة (Committee on World Food Security , 2014, pp. 11,16) من خلال:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية المستدامة للأغذية الآمنة، المتنوعة والمقبولة ثقافيًا، والحد من التبذير؛
- تحسين الدخل، من خلال المشاركة في الزراعة والنظم الغذائية و/أو من خلال تحسين القدرة على إنتاج الغذاء للذات وللآخرين؛
- تعزيز عدالة الأسواق وشفافيتها وكفاءة عملها، مع مراعاة مصالح أصحاب الأملاك الصغيرة، وتحسين البنية التحتية ذات الصلة، وزيادة مرونة النظم الزراعية والغذائية؛
- تحسين استخدام الغذاء من خلال الوصول إلى المياه النظيفة، الصرف الصحي، الطاقة، التكنولوجيا، رعاية الأطفال والرعاية الصحية والوصول إلى التعليم، بما في ذلك كيفية إعداد الطعام الآمن والمغذي، توفيره والحفاظ عليه.
- تعزيز الجودة والقيمة الغذائية للمنتجات الغذائية والزراعية؛
- دعم الحالة الصحية للحيوان والنباتات لزيادة الإنتاجية وجودة المنتج وسلامته على نحو مستدام؛
- تحسين إدارة المدخلات والمخرجات الزراعية، لتعزيز كفاءة الإنتاج وتقليل التهديدات المحتملة على البيئة وصحة النبات، الحيوان والإنسان، والمخاطر المهنية؛
- تعزيز الوعي، المعرفة والاتصال فيما يتعلق بالمعلومات المسندة بالبيّنات حول جودة الأغذية، سلامتها، وقضايا الصحة العامة، مما يؤدي إلى تعزيز القدرات على طول النظام الزراعي والغذائي بأكمله.

IV- دراسة حالة تركيا

في هذا الفصل تشخيص للوضعية الاقتصادية في تركيا، ثم واقع الامن الغذائي فيها، لنصل الى السياسات التنموية الزراعية المنتهجة فيها من التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي، للإلمام بإسهاماتها في التقليل من تحديات الامن الغذائي في البلد واستخراج اهم النقاط الإيجابية التي يمكن الاستعانة بها في تنمية اقتصاديات أخرى، والحد بها من انتشار سوء تأمين الغذاء.

1.IV- واقع القطاع الزراعي في تركيا

لا تزال الزراعة هي المهنة الأساسية لغالبية الشعب التركي، على الرغم من استمرار نمو الصناعة والخدمات في الأهمية، تركيا هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الغذاء. تتيح التربة الخصبة في تركيا ومناخها المعتدل وهطول الأمطار الغزيرة زراعة كل محصول تقريبًا. تتم الزراعة في جميع مناطق تركيا ولكنها أقل انتشارًا في المناطق الجبلية الشرقية، حيث النشاط الأساسي هو تربية الحيوانات، والتي تمثل ربع القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي. في الجدول الموالي تفصيل في أهم المؤشرات الاقتصادية والزراعية.

الجدول (1): أهم المؤشرات الاقتصادية والزراعية من 2000 الى 2019 في تركيا

	تركيا		مقارنة دولية	
	2000	2019	2000	2019
الزراعة في الاقتصاد (تركيا)			كل البلدان	
الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	10.0	6.4	2.9	3.5
حصة الزراعة في العمالة (٪)	36.0	18.1	-	-
الصادرات الغذائية الزراعية (٪ من إجمالي الصادرات)	13.2	10.6	6.2	7.3
واردات الأغذية الزراعية (٪ من إجمالي الواردات)	5.9	7.8	5.5	6.7
خصائص القطاع الزراعي			كل البلدان	
المحصول من إجمالي الإنتاج الزراعي (٪)	69	44	-	-
الثروة الحيوانية في إجمالي الإنتاج الزراعي (٪)	31	56	-	-
حصة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة **AA** (٪)	59	52	34	32

المصدر: (GFSI, 2022)

يمتع القطاع الزراعي بنمو قوي قائم على زيادة استخدام المدخلات، وتوسعت المساحة المروية نتيجة **لاستمرار الاستثمار العام**، مما فتح المزيد من الأراضي للإنتاج المكثف. يشكل إجمالي نمو إنتاجية العوامل حوالي ثلث نمو الناتج الزراعي بين عامي 2007 و2016. وعلى

الرغم من الوباء، فقد تجاوز نمو القطاع إجمالي الناتج المحلي، فبلغ النمو الإجمالي للزراعة 5.3٪، زادت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة 5٪ في 10 أشهر من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ومع ذلك، فقد جاء النمو في هذا القطاع بشكل رئيسي من **زيادة استخدام المدخلات**.

IV.2– المحاصيل الزراعية الرئيسية في تركيا ووضعية الامن الغذائي فيها

تمثل الزراعة الأولية 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 18٪ من القوى العاملة، مما يجعل الزراعة أحد أهم قطاعات اقتصاد البلاد. تُعد تركيا مُصدِّرًا هاما للمنتجات الزراعية، والتي تمثل أكثر من 10٪ من إجمالي الصادرات، ويعد الوصول إلى الأسواق العالمية قضية مهمة للقطاع، وعلى الرغم من الاختناقات الهيكلية المختلفة، مثل هيمنة المزارع الصغيرة الحجم، تُصنف تركيا كمصدر زراعي مهم للمكسرات والفواكه المجففة وبعض الخضروات الطازجة؛ تشمل وجهات التصدير الرئيسية الاتحاد الأوروبي والعراق والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. كما قد ظهر تأثير الوباء على النشاط الاقتصادي في وقت متأخر عما هو عليه في بلدان أخرى في المنطقة، لكنه كان حادًا، تقلص التوظيف والطلب الكلي بقوة في الموجة الأولى، ثم ارتد **بعد الدعم الحكومي** القوي.(OECD، 2021)

IV.2–1 المحاصيل الزراعية الرئيسية

ساهم المزارعون بأكثر من 50٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 1950، 25٪ في عام 1980، 15.3٪ في عام 1990، 11٪ في عام 2005، 8٪ في عام 2016. أدى ذلك إلى انخفاض المعايير الاقتصادية للمزارعين وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن، حوالي 64 في المائة من سكان الريف هم دون سن الخمسين، على الرغم من الاتجاه المتزايد للهجرة الريفية إلى الخارج. غير أنه في التسعينيات، شجعت الدولة المزارعين على تبني التقنيات الحديثة من خلال البنية التحتية للري والزراعة المؤتمتة والمزودة، مما ساهم في تنمية القطاع الزراعي، في التالي ذكرا لأهم هذه المحاصيل.

تركيا لها من أفضل الأراضي الزراعية، حوالي 35.5% من البلاد مغطاة بالأراضي الصالحة للزراعة، عام 2016، غطت الأراضي الزراعية ما يقرب من 23.7 مليون هكتار، تغطي الغابات 15%. يؤثر الري على ما يقرب من 18.4 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة،

وتشكل المنتجات النباتية 76٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي، تليها تربية الحيوانات، وصيد الأسماك (FAO, 2021)

تقدم الدولة آفاقًا لا تصدق للزراعة العضوية، بسبب التربة الملائمة والبنية التحتية التقنية في البلاد، والحكومة التركية توفر حوافز للزراعة العضوية، يتم صياغة تشريعات الزراعة العضوية وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي. إيطاليا وألمانيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة هي البلدان الرئيسية التي تصدر لها تركيا، هناك 2.371.612 مليون طن من المواد المصنعة في السنوات الأخيرة. (FAO، 2021)

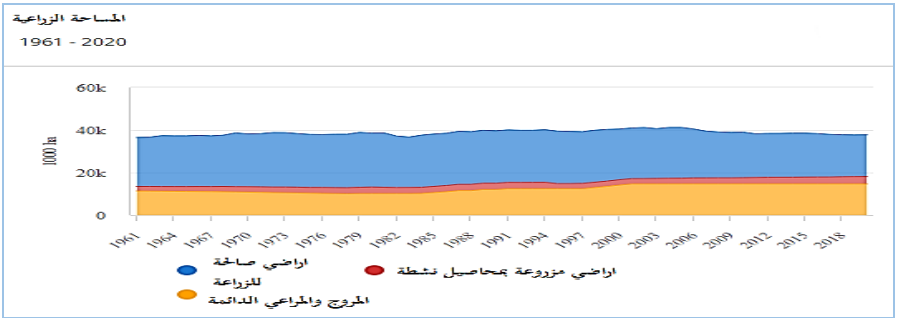

المصدر: (GFSI, 2022)

القطن، التبغ والسكر هي المحاصيل الصناعية الأساسية في تركيا. القطن مهم للاقتصاد لأنه يوفر الألياف للمنسوجات، وهو أكبر فئة تصدير في تركيا، يزرع إلى حد كبير في الجنوب وجنوب غرب البحر الأبيض المتوسط والسهول الساحلية لبحر إيجة، فتركيا عي عاشر أكبر منتج للقطن حسب إحصائيات عام 2015، يعتمد الاقتصاد التركي أيضًا بشكل كبير على الفواكه والخضروات، تنتج الدولة 80 نوعًا من الفواكه والخضروات الطازجة وتصدر 30 نوعًا من الخضروات و20 نوعًا من الفاكهة. العنب والحمضيات والبطيخ والبطاطس والبصل والطماطم والزيتون والخيار ليست سوى أمثلة قليلة، تتلقى تركيا ما يقرب من مليار دولار من هذه الصادرات كل عام، فتركيا هي رابع أكبر منتج للخضروات الطازجة والعنب، سادس أكبر منتج للتبغ، ثامن أكبر منتج للقمح، يعتبر الشاي أيضًا من المحاصيل المهمة التي يتم إنتاجها وتصديرها.

تعتبر تركيا أيضًا عنصرا مهمًا في التجارة العالمية للمكسرات والفواكه المجففة. البندق، الفستق الحلبي، الزبيب، المشمش المجفف والتين المجفف هي أيضًا صادرات مهمة في هذه الفئة من المنتجات الزراعية، يُزرع البندق على طول ساحل البحر الأسود منذ 300 قبل الميلاد، وتعتبر

تركيا منتجًا رئيسيًا، حيث تتنافس في الأسواق العالمية مع إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة. بلغ إنتاج البندق التركي ذروته عند 580.000 طن في عام 1998. والشيء الآخر الذي يجعل تركيا مهمة للغاية هو أنها أكبر منتج للتين في العالم، مع 36٪ من الإنتاج العالمي و70٪ إلى 80٪ من جميع الصادرات العالمية.

IV.2-2 حالة الامن الغذائي في تركيا

تتيح التربة الخصبة في تركيا ومناخها المعتدل وهطول الأمطار الغزيرة زراعة كل محصول تقريبًا، فتحتل المرتبة 18 من حيث أكبر الاقتصاديات في العالم، وعلى الرغم انه لم تعد الزراعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فيها، لكنها تظل حيوية للتنمية الريفية، التوظيف، التصدير والتصنيع (IFAD) ، تمثل **سابع أكبر منتج زراعي** في العالم، فتعتبر تركيا رائدة عالمية في إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية، ووفقًا لبيانات البنك الدولي، زادت القيمة المضافة للزراعة من 27.5 مليار دولار في عام 2000 إلى 48.9 مليار دولار.

تمثل المرتبة الأولى في اوروبا كأكبر بلد من حيث الاقتصاد الزراعي سنة 2019 ب 49 مليار دولار امريكي كحجم انتاج زراعي، والمرتبة العاشرة في العالم، وثالث أكبر بلد انتاجي في القطاع الزراعي في العالم من حيث الكمية للسلع الأساسية سنة 2019، من الفواكه، الخضر، الحبوب الصلبة، الالبان والزيوت. (Presidency of the republic of Turkey-Investment Office, 2021, p. 5)_وعليه، تعتبر تركيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الغذاء، واسهام القطاع الزراعي في تحقيق امنها الغذائي بارز.

الشكل 4: تطور توفر الغذاء في تركيا من سنة 2000 الى 2021

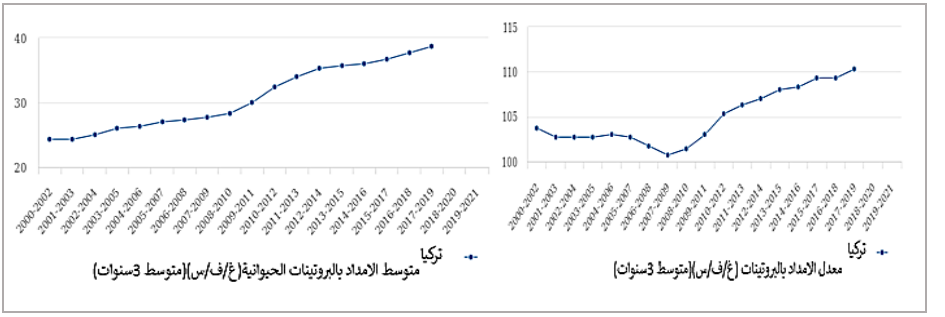

المصدر: (GFSI, 2022)

نلاحظ ارتفاعا مستمرا من حيث متوسط الامدادات بالبروتينات الحيوانية بالنسبة للفرد في السنة، وهذا ما يدل على أن الوفرة موجودة في المواد الغذائية الحيوانية بحيث يتسم بالثبات في الاستمرار، عكس الامدادات بالبروتينات بشكل عام فقد عرف تذبذبا في الوفرة خاصة في الاثنتا عشر سنوات الاولى من 2000الى2012 بحيث كانت فترة انخفاض مستمر في الامدادات الى غاية نهاية 2012 وبداية 2013 حيث بدأت مرحلة الاستقرار والارتفاع بوتيرة جد ايجابية وبصفة مستمرة الأمر الذي عملت عليه الحكومة التركية. وحسب مؤشر الامن الغذائي العالمي لسنة 2022، احتلت تركيا المرتبة 49 من أصل 113 دولة، والمرتبة 8 من أصل 15 بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهذا شمل بيئة الامن الغذائي بمقدار 66,3.

الشكل 3: الابعاد الأربعة للأمن الغذائي في تركيا حسب مؤشر الامن الغذائي العالمي سنة 2022.

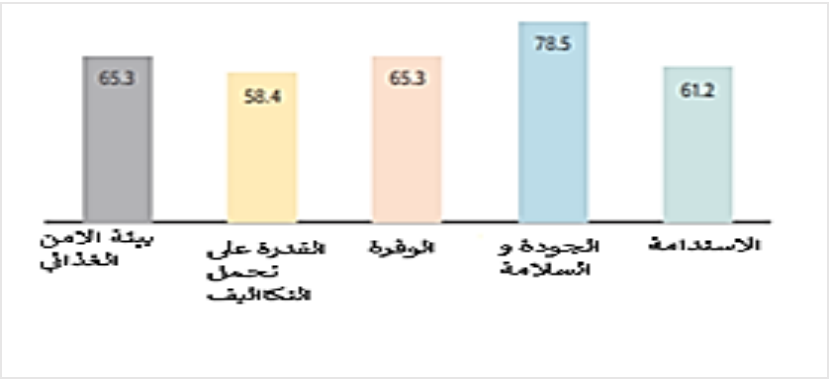

المصدر: (GFSI, 2022)

نلاحظ من الشكل أعلاه والذي يمثل **ابعاد الأمن الغذائي في تركيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي سنة 2022** أن البلد حقق 78,5 على الجودة والسلامة، ليحتل بها المركز 26 من اجمالي البلدان، هذا امر يُحسب لها، لكن يجب التركيز أيضا على جعل الغذاء في المتناول وجعل أسعاره أكثر استقرارا لتحسين بيئة الامن الغذائي. في العناصر التالية تفصيلا مختصرا:

- ✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** يعتبر من أضعف أبعاد الأمن الغذائي في تركيا، بحيث تحتل المرتبة 81 عالميا و 13 من 15 دولة من دول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا. بحيث تصنف درجة تركيا في هذا البعد على أنها "متواضعة"، بمجموع 58.4 نقطة وهو "ضعيف جدا" بحيث التغيير في متوسط تكاليف الغذاء قلل من أداء البلاد ، بين 2021 و2022

شهدت أسعار سلع المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 75 بالمائة، يشير الى التحديات في الحفاظ على تكلفة الطعام والحفاظ على اتساق التكاليف.

- ✓ **الوفرة:** تحتل تركيا المرتبة 30 عالميا و 5 من أصل 15 دولة من دول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا في هذا البعد. بحيث صنفت درجاتها الاجمالية في هذا البعد على أنها "معتدلة"، بسبب حصولها على درجة "معتدل" أو "ضعيف" في ستة من أصل تسعة مؤشرات ما أدى الى تخفيض النتيجة الاجمالية. تمتاز تركيا بضمان انتاج متسق وكاف، كما يتضح في تقلب الانتاج الزراعي بدرجة 2.4 "جيد جدا" وكفاية امدادات المواد الغذائية بدرجة 2.5 "جيد جدا".
- ✓ **النوعية والأمان:** احتلت تركيا المرتبة 26 عالميا و 3 من أصل 15 دولة من دول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا في هذا البعد. يمكن أن يصنف هذا الأداء الى "جيد جدا" أو "جيد" بنتيجة (80–100) بدرجة 3.2 بالنسبة للمعايير التغذوية، و3.4 بالنسبة لجودة البروتين، و3.5 بالنسبة لملاءمة الغذاء، بحيث تشير الى قوة تركيا في التمسك بمعايير عالية تضمن لها نظاما غنيا بالعناصر المغذية، والغذاء الامن للمستهلكين.
- ✓ **الاستدامة والتكييف:** احتلت تركيا المرتبة 26 عالميا و1 من أصل 26 دولة من دول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا. بحيث وصفت بالمعتدلة بشكل عام في هذا البعد، فكانت "ضعيفة جدا" بدرجة 4.2 فيما يخص الماء، 4.4 بالنسبة للمحيطات، الأنهار والبحيرات، تشير الى ضرورة تحسين مصادر المياه المخصصة للزراعة من مخاطر المناخ، وحماية التنوع البيولوجي البحري. وارتقت النتيجة الى "جيد جدا" بدرجة 4.6 من حيث ادارة مخاطر الكوارث وهذا نظرا للتنسيق الجيد فيما بين الحكومات المحلية لادارة المخاطر.

IV.3– السياسات الاستثمارية الزراعية الداعمة في تركيا:

تعتبر الاراضي الصالحة للزراعة من بين أهم الأسباب التي جعلت تركيا تزيد من الاهتمام بهذا القطاع حيث بلغت نسبة 24% من المساحة الاجمالية، فبالإضافة الى هذا نجد الموارد الطبيعية التي تتميز بها تركيا تجعلها من البلدان التي من واجبها الاهتمام بهذا القطاع الذي يرفع من مردودية الاقتصاد الوطني، حيث ان الموقع الجغرافي الأمثل الذي تقع فيه تركيا يجعلها تتمتع بخصوبة اراضيها بالإضافة الى الموارد المائية الهائلة، وما زاد من اعتماد الحكومة التركية على الزراعة

هو الموارد البشرية الكبيرة، ما ادى الى ارتفاع الناتج المحلي من الصادرات الزراعية بحيث قارب 47.3 مليار دولار سنة 2020، وكانت ضمن العشر دول في العالم الأكثر انتاجا لمختلف انواع المحاصيل الزراعية، ولم يأتي هذا من فراغ بل جراء التسهيلات المقدمة للمستثمرين في هذا المجال يصل الى الدعم الكامل.

IV.3-1 الاستثمار الزراعي في تركيا:

يزداد الاهتمام بالاستثمار الزراعي التركي نتيجة للحلول الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يمكن ان يقدمها، فبالإضافة الى زيادة على التسهيلات المقدمة للمستثمرين في هذا المجال ولتشجيعهم أكثر نجد أن الحكومة التركية ترفع من انتاجياتهم باستخدام سياسة الدعم (EBLA GROUP REAL ESTATE). وعليه، فإنّ الاستثمار الزراعي في تركيا يحتوي على الكثير من **المميزات** نجد منها: الموقع الاستراتيجي مع توفر سبل الاتصال العالمي السلس دون مشاكل، اقتصاد قوي بحيث يعتبر من أسرع النظم الاقتصادية نموا في العالم بمتوسط سنوي بلغ 5.5% لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، توفر أسواق محلية بأعداد هائلة اضافة الى اسواق اقليمية تتميز بخضوعها لاتفاقية التجارة الحرة، تواصل عملية الاصلاح الناتج عن اجراء نقاش مفتوح على الصعيدين العام والخاص، مناخ استثماري حر وتوفير حماية قوية للمستثمرين، حوافز مربحة شاملة ومعدة خصيصا للتسهيل، النظام البيئي المثالي القائم على البحث والتطوير التكنولوجي، أكثر من نصف سكان المجتمع التركي شباب دون 32 سنة، قوة عاملة تتميز بدرجة انتاجية عالية حاصلة على مستويات متفاوتة من التعليم ومتاحة بتكلفة مناسبة.

IV.3-2 الحوافز المشجعة لاستثمارات الأغذية الزراعية في تركيا

هناك نوعين من الحوافز المشجعة للاستثمارات الخاصة بالأغذية الزراعية، الأمر الذي أدى الى تطور هذا النوع من الاستثمارات، ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

الدعم لتسهيل البناء والتوسع

يعتبر من الحوافز المشجعة للاستثمار في الأغذية الزراعية وتتكون من:

- **برنامج دعم التنمية الريفية:** وضعت الحكومة برنامجا للفترة ما بين 2021 و2025 بحيث تقدم وزارة الزراعة والغابات منحا للمستثمرين وهذا من أجل انشاء استثمارات جديدة أوفي عملية توسيع مشروعاتهم القائمة بحد ذاتها وهذا في 81 محافظة تركية.

- **برنامج التمويل الأورو تركي:** هو برنامج وضع من قبل الاتحاد الاوروبي وتركيا بعد امضاء اتفاقية في هذا المجال بحيث تعتبر مرحلة من المراحل لدعم الاصلاحات في تركيا لانضمامها الى الاتحاد الاوروبي بحيث يجب الاهتمام بالاستثمارات المخصصة للأغذية الزراعية، تقدم منحا فيما يخص الاستمارات المتعلقة بالأغذية الزراعية فيما يخص 42 محافظة تركية، تغطي نفقات البناء وشراء الآلات والمعدات وهذا الى نسبة تصل الى أزيد من 75 في المائة من اجمالي ميزانية الاستثمار، ودعم مالي مباشر يتراوح ما بين 5000 و3.000.000 أورو.

الدعم القائم على أساس الاستثمار المحاصيل وأنواع الحيوانات

قامت وزارة الزراعة والغابات بتدعيم حوالي 2 مليون مؤسسة مسجلة وهذا لدفع عجلة الاستثمار الزراعي بحيث يكون الدعم على أساس: حوافز لتربية المواشي وهذا للرفع من الانتاجية في هذا القطاع، الدعم الموجه لمحاصيل معينة، وكذا دعم البذور والشتلات المعتمدة، دعم اساليب الزراعة العضوية الجيدة، دعم الخدمات الاستشارية الزراعية، ودعم التأمين الزراعي.

الشكل 5: الدعم الزراعي على أساس الاستثمارات في المحاصيل وأنواع الحيوانات من 2016 الى 2021 (بالمليار، ليرة تركية)

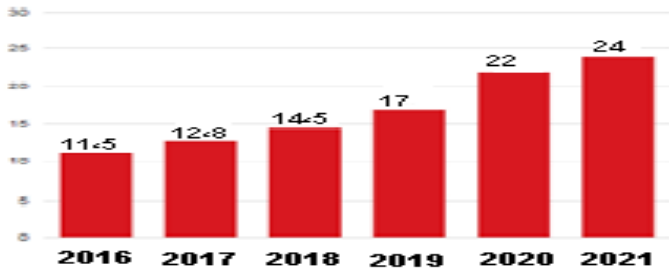

المصدر: (Presidency of the republic of Turkey-Investment Office, 2021)

ومنه نلاحظ تطور مهم في مجال الدعم الزراعي من قبل وزارة الزراعة والغابات للفترة الممتدة من سنة 2016 حيث بلغ 11.5 مليار ليرة تركية، وقد عرف زيادة قدرت بمليار وثلاث مائة مليون ليرة تركية أي وصل الى 12.8 مليار ليرة تركية سنة 2017، واستمرت قيمة الدعم بالارتفاع الى أن وصلت سنة 2018 الى ما يقدر ب 14.5 مليار ليرة تركية، وهي نفس الوتيرة التي ارتفع بها سنة 2019 أين بلغ قيمة 17 مليار ليرة تركية، أما سنة 2020 فقد عرف قفزة

كبيرة قدرت ب 5 مليارات ليرة تركية مقارنة بسنة 2019 حيث قدرت قيمة الدعم ب 22 مليار ليرة تركية ، الى أن وصل مبلغ الدعم الزراعي سنة 2021 الى ما يقدر ب 24 مليار ليرة تركية، ومنه نستنتج ان الحكومة التركية تولي اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي وأهم العوامل المبينة لذلك هي المبالغ الضخمة المنفقة في عملية الدعم الزراعي.

تسهيل حيازة الأراضي الزراعية:

كما أخذت الحكومة التركية بعدا أكبر من هذا من اجل **تنشيط الاستثمار الزراعي** بحيث وصل الى غاية تقديم عدة أنواع **لتسهيل عملية حيازة الأراضي الزراعية**، بحيث توجد ثلاث نماذج **لحيازة الأراضي في تركيا** وهي:

- ✓ **تخصيص الأراضي برسوم صغيرة نسبيا:** وهي أراضي مملوكة من قبل الدولة تمنحها كاستغلال من أجل الزراعة، تربية المواشي، وكذا الاستثمار في تربية المائيات، وهذا لفترة زمنية أقصاها 49 سنة عن طريق عملية مناقصة.
- ✓ **الايجار:** تكون لمدة زمنية أقصاها 10 سنوات وهذا بإيجار أراضي زراعية، كما يمكن ايجار الممتلكات الغير منقولة الخاصة بالدولة من نباتات طبية، الزينة والنباتات العطرية.
- ✓ **الشراء:** امكانية بيع الأراضي المملوكة للدولة من أجل الاستثمارات المتعلقة بالأغذية الزراعية، بحيث تنتقل الملكية الى المستثمرين وذلك عن طريق المناقصة.

الخلاصة:

عرفت تركيا تطورا كبيرا فيما يخص القطاع الزراعي خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية بحيث وصل الاقتصاد الزراعي التركي الى مراكز مرموقة و احتلت الصدارة في أوروبا ،والمرتبة العاشرة بالنسبة للاقتصاد الزراعي العالمي سنة 2019 ،كما أنه قدرت زيادة صادرات المنتجات الزراعية في الفترة الممتدة من 2002 الى عام 2020 بنسبة 408 بالمائة وهذا نتيجة لاعتماد الحكومة التركية على هذا المجال لدرايتها بقدرتها التنافسية وكذا السياسة الرشيدة المتبعة ،وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وتحفيز المستثمرين اما عن طريق الدعم المباشر أو حتى الغير مباشر ،وهو ما يدل عليه متوسط معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة التركي الذي قدر ب 2.5 بالمائة في نفس الفترة ،كما ارتفعت صادرات تركيا من منتجات الماشية

والمنتجات الحيوانية والزراعة المائية ب7.3 مرة مقارنة بسنة 2002 ، الأمر الذي ساعد على الرفع من قوة الاقتصاد التركي ،واعتبر من أسرع النظم الاقتصادية نموا في العالم بمتوسط سنوي بلغ 5.5 بالمائة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ،كما أنه تعتبر من البلدان القلائل التي حققت اكتفاءها الذاتي فيما يخص المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالي استطاعت من تحقيق أمنها الغذائي بالكمية والنوعية اللازمتين لتلبية حاجيات أفرادا الغذائية ،وتخزين المقدار المستطاع لتغطية الحاجيات في السنوات المقبلة وهو ما تطمح الى فعله كل الدول.

ان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي يقودنا الى التطرق مباشرة الى القطاع الذي يعتبر مصدرا أساسيا للغذاء ،فالقطاع الزراعي هو شريان الغذاء في العالم ككل ،ومنه للرفع من مردودية هذا القطاع يلزم وضع سياسات واستراتيجيات تحفيزية ومشجعة للاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية ،فبالرغم من أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الأمن الغذائي الا أن هذا لا يمنع من تحقيق أهداف ثانوية هي الأخرى بالغة في الأهمية ،منها اجتماعية بالرفع من نسبة العمالة وامتصاص البطالة ،وأخرى اقتصادية نذكر منها زيادة القدرة الشرائية للفرد ،تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بالإضافة الى الرفع من الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق الازدهار الاقتصادي وهو ما استخلصناه من التجربة التركية ،وهذا ما يجب على الدول العربية وأولها الجزائر القيام به ،فالحل يكمن في الاستثمار الزراعي.

الهوامش والمراجع:

1. محمد مطر. (1999). *ادارة الاستثمارات*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
2. عصام عماري. (14 جوان, 2018). رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع و الافاق. *مجلة الشريعة و الاقتصاد، المجلد السابع*(الاصدار الاول).
3. غردي محمد، "القطاع الزراعي في الجزائر واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، سنة 2011
4. يحياوي محمد، "الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2008-2016"، مجلة دراسات وأبحاث- المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة المدية، المجلد 10، العدد 03، سنة2018
5. بن جدو سامي بن عامر مصطفى، "التقدير القياسي لأثر الاستثمار الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام نماذج ardl لاختبار الحدود" ،مجلة الاستراتيجية والتنمية– جامعة مستغانم، المجلد 10 ،العدد 06 ، سنة2020
6. FAO, FIDA, OMS, PAM et UNICEF. 2021. L'État de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde 2021. Transformer les systèmes

alimentaires la sécurité alimentaire, une meilleure nutrition et une alimentation saine et abordable soient une réalité pour tous. Rome, FAO

7. FAO. (2021). *World food and agriculture -Statistical yearbook 2021*. Rome: FAO United states.

8. ياسف هبة،" تفكيك إطار الإجماع حول مفهوم الأمن الغذائي لمناقشة الحالة الاستراتيجية الزراعية للجزائر في الخطاب الإعلامي "، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية – مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة– جامعة باتنة1، المجلد 03، العدد 01، سنة 2021.

9. بوسمينة أمال،"دراسة قياسية لأثر تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2004-2021"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية– جامعة ام البواقي،المجلد 09،العدد 01،سنة 2022.

10. بن صويلح ليليا،"مقاربة الجزائر لتوفير الأمن الغذائي في سياق جائحة كوفيد 19 "، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية– جامعة قالمة،المجلد 14،العدد 02،سنة 2021.

11. فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.2020. الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام 2030. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

12. Economist impact. (2022). *Global food security index 2022.* The economist group.
13. Committee on World Food Security . (2014). *The principles for reponsible invesment in agriculture and food systems.*
14. OECD, Organization for Economic Co-operation and Development, 2014
15. EBLA GROUP REAL ESTATE. (s.d.). Agricultural investment opportunities in Turkey. Récupéré sur https://www.eblagroup.net/2022/01/12/الاستثمار-الزراعي-في-تركيا/
16. GFSI. (2022). *Global Food Security Index 2022: Turkey country report.*
17. IFAD. (n.d.). Investing in rural people . Retrieved from https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/turkiye
18. Presidency of the republic of Turkey-Investment Office. (2021). *Why invest in turkish agrofood industry?*